

المصدر : اليوم
التاريخ : 29-10-2007
العدد : 12554
الصفحات : 14
المسلسل : 98

ملف صحفي

جولة خادم الحرمين الشريفين



استثمار لاص عريق
وسعي لمستقبل مثمر

الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز ■■

ففي الجانب التعليمي والثقافي العلاقات بين البلدين تطوراً مطرداً في السنوات الماضية، حيث يتوقع أن يصل عدد الطلبة السعوديين في المملكة المتحدة، مع نهاية عام 2007م، إلى أكثر من ستة آلاف طالب وطالبة يتلقون تعليمهم في جامعات ومعاهد المملكة المتحدة المختلفة في شتى التخصصات وعلى جميع المستويات. بل من المتوقع أن يزيد هذا العدد نظراً لما يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي العهد، بحفظهما الله من رعاية واهتمام لدعم التعليم في المملكة العربية السعودية، وحرص خادم الحرمين الشريفين، يهده الله على تأهيل أبنائه الطلبة، ليتواكب تعليمهم مع متطلبات العصر، وذلك من خلال المصحات والسُجج التعليمية المختلفة الشتى ببلدان العالم المتقدمة، سواء عن طريق برنامج الملك عبد الله للإتصالات الخارجي أو البرامج الأخرى. كما أن هناك برامج طبية وتعليمية وتدريبية قاضية بين مؤسسات سعودية ونظيراتها البريطانية، خصوصاً في مجال التدريب المهني لاستعادة كل طرف من تجربة الطرف الأخر.

ولإيماننا بأن التعاون العلمي والثقافي لا ينصر في العملية التعليمية والتدريبية خط، بل يعدها إلى المفهوم الشامل بنساق، فقد قامت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة بفتح أبواب جديدة في مجال العلاقات الثقافية بين البلدين، من خلال إطلاق الشعب البريطاني التصديق على الأوجه المختلفة للتراث والثقافة في المملكة العربية السعودية، ومن ذلك إطلاعه على جهود الدولة في مجال المحافظة على التراث التاريخي والآثار وإنشاء المتاحف، وفي هذا الشأن رتبت السفارة زيارات لجموع متميزة من الأكاديميين السعوديين المتخصصين في الآثار والمتاحف لعدد من أبرز المتاحف البريطانية والاسكتلندية، وأقامت معارض فنية وعروضاً شعبية وفولكلورية زارت مدنًا مختلفة في بريطانيا. وقد أثمرت هذه الزيارة تماهياً بين الجانبين برتكرز على تبادل الخبرات والتجارب.

وإننا لنأمل أن يتم التوقيع على مذكرة تفاهم في هذا الشأن أثناء الزيارة الكريمة. ولعل من أمتع مظاهر التوافق الثقافي بين البلدين ما يصدر عن قياداتي البلدين من دعوات لأهمية الحوار الجاد والبناء بين الحضارات والتعايش الودي بين الثقافات، وتأكيدهما المستمر على ضرورة إزالة التباينات وسد الفهم، وأهمية تقوية أواصر الألفة والتعاون بين اللتين إلى ثقافات مختلفة.

ولا شك أن العلاقات الثقافية والاجتماعية التي تربط الملكتين تشمل كذلك أكثر من خمسة وعشرين ألف بريطاني يعملون ويقيمون في المملكة العربية السعودية، ويظلون سفراء بلادهم في المملكة وسفراء للمملكة في بلادهم في ذات الوقت، كما تشمل الأعداد الهائلة من السعوديين الذين يقصدون مدن وقرى المملكة المتحدة على مدار العام

قبل ما يقرب من مائة عام، التقى الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، برحمه الله، المقيم البريطاني في الكويت آنذاك، الكابتن وليام شيكسبير، في أول لقاء جمعه مع مسؤول رسمي يمثل الحكومة البريطانية، وبالإضافة إلى الاتطاعات الشخصية التي حملها كل منهما عن الآخر، فقد كان هذا اللقاء التاريخي - وما تبعه من أحداث مهمة كانت نقطة انطلاقها توقيع معاهدة عام 1915م ثم تأسيس أول بعثة دبلوماسية في الثلاثينيات - بداية لتلاقات إيجابية ووثيقة ومتطورة بين المملكة العربية السعودية وأمملكة المتحدة، بتبث على الاحترام المتبادل، وتفهم المصالح المشتركة والعمل على تميتهما، وإرساء دعائم الأمن والسلم الدوليين.

وتأتي زيارة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، للمملكة المتحدة، خلال الفترة ما بين 30 أكتوبر وحتى 1 نوفمبر من عام 2007م، استمراراً لجهود السعودية التي تواترت خلال العقود الماضية بهدف تنمية وتعزيز العلاقات بين الملكتين حتى باتت تشمل جميع مجالات التعاون والتنسيق المشترك، سواء في مجال العلاقات الثنائية أو في مجالات العمل الدولي المشترك.

كما أن الزيارة الملكية الكريمة تأتي ضمن سلسلة الزيارات التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين، يحفظه الله، للدول الشقيقة والصديقة، لتطوير العلاقات الثنائية، وتعزيز الدور المميز الذي تتهم به المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

وفضلاً عن الجذور التاريخية التي ترسي قاعدة صلبة لهذه العلاقة وتعلم أهمية خاصة للزيارة الملكية الكريمة، فإن أهمية هذه الزيارة تنبع من كونها تأتي في وقت يشهد فيه العالم الكثير من التحديات والتطورات التي تحتتم على قياداته، والقوى الفاعلة فيه، تكثيف التواصل والتنسيق فيما بينها، وتعزيز العمل المشترك الدؤوب للتعاامل مع هذه التحديات والتجاوب معها بتناج.

ولما كان من الطبيعي أن تكون للمملكة - وكذلك لبريطانيا - رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بالأوضاع والقضايا الإقليمية والدولية، فقد كان من الطبيعي أيضاً أن تكون قيم التعاون والنعم المتبادل هي ركائز التعامل بين البلدين عند اتفاق هذه الرؤى، وتكون قيم التفهم والاحترام المتبادل ركائز التعامل بينهما عندما تتخالف هذه الرؤى. وفي كل الأحوال فقد كان البلدان متفقين دائماً على تنمية وتوسيع العلاقات القائمة بينهما بحيث تجاوزت بداياتها السياسية والدبلوماسية لتشمل مجالات عديدة لعل من أهمها العلاقات التعليمية والثقافية والاقتصادية.

وبناء اقتصاد تفاعلي مفتوح. ومن هذا المنطلق فقد فتح مكتب الهيئة العامة للاستثمار في سفارة خادم الحرمين الشريفين في لندن التي تعمل على الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية بهدف التعرف على الفرص الاستثمارية في المملكة وتوجيه المستثمرين البريطانيين وجذبهم للاستثمار في المملكة إضافة إلى توفير المعلومات وتسهيل إجراءات السفر وتقديم الخدمات الساندة الأخرى.

«بين المملكتين» .. مؤتمر سنوي

وفي إطار إدراك كلا البلدين لأهمية هذه العلاقات وسعيهما لتطويرها وتوفير أفضل فرص الالتقاء بين الجانبين ليحث كل ما من شأنه تنمية هذه العلاقات وتوثيقها، فقد درج البلدان، منذ عام 2005م، على تنظيم مؤتمر سنوي تحت اسم «بين مملكتين» بحيث يعقد في إحدى المملكتين بالتناوب، وسيعقد، بإذن الله هذا العام - 2007م - في المملكة المتحدة في اليوم الذي يسبق الزيارة الملكية الكريمة. ويهدف اللقاء، في جانب منه، إلى تعزيز سبل التعاون التجاري، وتشجيع الاستثمار في البلدين، وتذليل الصعاب أمام المستثمرين من البلدين، والتعاون في مجالات التعليم الفني والتدريب المهني. وقد أكدت المملكة العربية السعودية، في أكثر من مناسبة، أنها موقّعة العزم على تعزيز شراكتهما التجارية مع المملكة المتحدة ومع بلدان العالم كافة، وعلى إزالة جميع العوائق التي قد تقف في طريق تحقيق هذا الهدف.

لا شك أن هذا قد تجسد فعلاً في التشريعات الاقتصادية الجديدة التي أقرتها الحكومة السعودية والتي انصمت بأنها أكثر مرونة وانفتاحاً وشفافية، وبالتالي فهي أكثر مواكبة لاقتصاد معلوم. كما تجسد هذا في المشروعات الاقتصادية العلاقة التي أطلقتها المملكة والتي تعد الأكبر من نوعها في المنطقة.

لقد أسهمت السنوات التي مرت على العلاقات السعودية البريطانية، والتي قاربت على المائة كما ذكرت آنفاً، في إنضاج هذه العلاقة وإرسائها على قيم وقواعد راسخة وفعالة وإيجابية. ونحن ننظر إلى الزيارة الملكية الكريمة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لبريطانيا، بكثير من الأمل والحماس لأنها تمثل خطوة متميزة على طريق كان دائماً عامراً بقصص النجاح والتعاون البناء. كما أننا نسأل الله السداد والتوفيق لنادم الحرمين الشريفين الذي وهب نفسه لخدمة دينه ووطنه ومواطنيه والأمم العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء، موقنين بأن هذه الزيارة ستعمل، بتوفيق الله، من النتائج ما يعين على مواصلة مسيرة التعاون بين البلدين وتعزيز نجاحاتها.

سفير المملكة في بريطانيا

للعمل والزيارة، وتشمل، بلا شك، نحو خمسة وعشرين ألف حاج بريطاني يحدون إلى المملكة سنوياً لأداء فريضة الحج ويحطون بها بحظي به الملايين غيرهم من قاصدي أداء هذه الفريضة للسعودية من رعاية واهتمام، كما يمثل تنظيم وانطلاق بعثتهم نموذجاً للتعاون الفاعل بين البلدين.

أما العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة فهي، بلا شك، وثيقة ومتطورة بشكل مستمر. فاقْتصاد المملكة العربية السعودية هو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وهو واحد من أكبر خمسة وعشرين اقتصاداً في العالم. وليس أدل على جهود الحكومة الاقتصادية في مجال تطوير وتحديث اقتصادها من أن المملكة صُنفت في المرتبة الثالثة والعشرين من بين مائة وثمانين وسبعين دولة، حسبما ورد في التقرير السنوي الأخير للبنك الدولي المعنون بـ «يسر إنجاز الأعمال التجارية» (Ease of Doing Business)، والذي صنّف الدول التي شهدت إصلاحات اقتصادية. ولا شك أن إحرار هذه المرتبة يعد إنجازاً طلياً إذ كانت المملكة في السابق تحتل المرتبة الثامنة والثلاثين. كما صنّف التقرير نفسه المملكة العربية السعودية كأفضل اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي من حيث التبادل التجاري والأعمال.

من جانب آخر فإن المملكة العربية السعودية هي أكبر وأهم شريك اقتصادي للمملكة المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. والمملكة المتحدة بدورها تقدر متانة الاقتصاد السعودي ولذلك فهي ثاني أكبر مستثمر أجنبي فيه، حيث يستثمر البريطانيون مع السعوديين في مشروعات مشتركة بمبالغ تقدر بحوالي خمسة عشر بليون دولار.

والبلدان يعلان سنوياً على تعزيز هذه العلاقة من خلال مؤسسات عديدة منها اللجنة السعودية البريطانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني. ومجلس الأعمال السعودي البريطاني الذي يضم نخبة من رجال الأعمال في البلدين، ويقوم بدور فاعل لتعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والعمل على إزالة معوقات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، كذلك، فإن لدى ممثلات المملكة العربية السعودية في الخارج، ومنها بمليبية الحال سفارة السعودية في لندن، تعليمات من القيادة الرشيدة تؤكد على أهمية اتخاذ كل ما من شأنه تشجيع الاستثمار في المملكة وتيسير التعامل بين القطاعات الاقتصادية في دول العالم والقطاع الاقتصادي السعودي.

ولا شك أن هذا التوجه يعكس استثماراً وتعزيزاً رؤيوية المستقبلية، التي تبنتها الحكومة السعودية منذ سنوات، والتي تعتمد على تنويع مصادر الدخل